المبحث الثانى
علاقة مصر بدول حوض النيل والرؤية المستقبلية للتعاون

خُصص هذا المبحث للإجابة على التساؤل التالى: كيفية علاقة مصر بدول حوض النيل سابقاً، الرؤية المستقبلية للتعاون بين مصر ودول حوض النيل؟.

وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: علاقة مصر ودورها مع دول حوض النيل.

المطلب الثانى: مشكلات دول حوض النيل.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للتعاون والأستثمار بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول
علاقة مصر ودورها مع دول حوض النيل

أولاً: الأسباب التى تلزم مصر بالتعاون وتوثيق علاقاتها بدول حوض النيل:

فكما ذكر الأستاذ الدكتور جمال حمدان فى كتابه شخصية مصر، «أنه على المستوى التطبيقى، فلا مفر، بل لابد أن يكون لإفريقيا مكان هام فى السياسة المصرية.

أولاً: لمصلحة الإقتصاد والتنمية والتقدم المصرى نفسه نظراً لثراء إفريقيا النادر بالموارد والخامات والأسواق، والإمكانات المتزايدة التى تتكالب عليها الدول المتقدمة الآن بل وحتى بعض الشقيقات العربيات خاصة البترولية.

ثانياً: لضمان الأمن المصرى وتأمين ظهيرها الإفريقى، حيث لا ينبغى أن تترك مصر إفريقيا فراغاً سياسياً أو فراغ قوة يملأه الاستعمار الجديد أو القوى العظمى ويحاصرها به من الخلف»[1].

١- فى مجال التعاون المائى:

أ- إن مصر دولة مصب فقط حيث تشارك دولاً أخرى فى حوض نهر النيل، وبالتالى فهى لا تستطيع وحدها التحكم فى نهر النيل ، دون معونة وموافقة وتعاون دول حوض النيل مجتمعة ، فهناك تشابك للمصالح والمصادر المائية لنهر النيل بين جميع دول المنطقة ، وأن أية سياسة تجاه مياه النيل تعنى مخاطبة كافة دول حوض نهر النيل.

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، دار الهلال ، ١٩٨٤م ص ٤٣٢.

ب-يجب أن تتسم علاقات مصر مع كافة دول حوض النيل بالمرونة والتوازن – فيما يتعلق بالصراعات الداخلية والإقليمية فى دول حوض النيل ، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية الوصول إلى تنظيم إقليمى قانونى واضح المعالم يكفل الانتفاع الكامل المشترك بمياه النيل بين مختلف دول حوض النيل.

ج- أن العداء الحقيقى لمصر فيما يتعلق بمياه النيل، إنما يأتى أساساً من القوى الاستعمارية الأمر الذى يقدم لنا دليل إثبات، على عدم وجود تعارض فعلى بين مصر وأى من دول حوض النيل، كما أن الدولة المصرية مطالبة، فى ظل الأوضاع الدولية المعاصرة، باستيعاب كافة الحقائق الدولية الراهنة وعلى كافة مؤسسات الدولة ، العمل على الحفاظ والتدعيم للوزن المصرى فى منطقة حوض نهر النيل ، حماية للمصالح الحيوية المصرية، ولمحاصرة الاتجاهات الناشئة والداعية إلى عزل مصر عن محيطها الإفريقى وفى هذا الإطار يمكن التأكيد على :

- إعادة تشكيل وتوثيق التعاون الثنائى والإقليمى بعيد المدى مع كافة دول منطقة حوض النيل.
- متابعة أنشطة القوى الإقليمية غير المنتمية إلى المنطقة (إسرائيل) والحد من انعكاساتها على المصالح الحيوية المصرية.

وتنتهج الدبلوماسية المصرية فى المرحلة المعاصرة توثيق العلاقات مع مختلف دول حوض النيل، وهذه الدبلوماسية تمثل واقع منطلقاتها وممارستها، مدرسة فى الدبلوماسية الهادئة والمعتدلة وهى تستهدف أساساً تحقيق هدف إستراتيجى هو تأمين المصالح العليا للبلاد وأمنها القومى، وذلك من خلال تأمين الموارد المائية والتى تتدفق من دول حوض النيل عبر نهر النيل الذى يمثل شريان الحياة لمصر والمصريين وتحقيق الاستقرار السياسى لمختلف دول حوض النيل، ومساعدتها فى دفع عملية التنمية بقدر ما تسمح به إمكانات مصر، والتقليل من العقبات والصعوبات السياسية والتى تحول دون التعاون فى مجال المياه ولو على المدى البعيد؛ لإثبات جدية وحسن نوايا السياسة المصرية[1].

د – تأسيس التعاون الإفريقى فى مجال مياه النيل، وهنا لابد من الاتفاق على استراتيجية تكاملية ومتكافئة لتطوير أوضاع المياه وترشيد استخداماتها كماً ونوعاً، وتشمل هذه

(١) سيد محمد موسى حمد ، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق ص٧١.

الاستراتيجية القيام ببحوث هيدرولوكية وملاحية وبيئية مشتركة على مستوى رفيع ، وبوسائل بحثية متقدمة ومتطورة[١].

ويجب ألا نغفل أهمية أن تكون العلاقات جيدة وعلى كل الأصعدة، ومع كل الدول، حيث يمكن حتى للسودان العربية المسلمة أن تتحكم فى مياه الإيراد الصيفى الوارد لمصر من النيل الأبيض من خلال سد جبل الأولياء، وقد يحدث هذا بطريقتين: الطريقة الأولى يحجز المياه الآتية من النيل الأبيض فى الخزان لمدة أربعة شهور من أبريل ليوليو دون تصريفها لنهر النيل، والأخرى أنه قد يتعمد عدم ملء الخزان مدة الفيضان بقفله قفلاً محكماً من فبراير إلى يوليو، وبذلك يتم حرمان مصر من إيرادها الصيفى الآتى لها من النيل الأبيض (إذا أرادوا الإضرار بمصر) وقد ضغطت بريطانيا على مصر من أجل بناء هذا السد ليخدم مشروعاتها الزراعية فى السودان فى ذلك الوقت[٢].

٢- فى مجال التعاون الاقتصادى:

أ- ينبغى الاهتمام بدول حوض النيل فى المجال التجارى، حيث إن دول حوض النيل تعد سوقاً لا يستهان به للمنتجات المصرية، حيث يتجاوز عدد سكان دول حوض النيل مجتمعة (٢٥٠ مليون نسمة) وسوف يصل عددهم إلى (٣٥٠) مليون نسمة عام ٢٠٢٠م، علماً بأن اقتصاديات هذا السوق المستقبلى، تتميز بالتنوع الذى يتيح الفرصة للتخصص والتبادل وتبنى أنماط إنتاج متقدمة وواسعة النطاق فى تنظيمها وفى استخداماتها للتكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة وتصبح فرصة مصر فى تطوير وتوسيع إنتاجها الصناعى أكبر، فى مثل هذا السوق عنها فى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا،كما ينبغى أن يأتى تكامل الموارد المائية كجزء مكمل للتكامل الاقتصادى الشامل، ونظراً للتباين الإثنى والثقافى عبر دول حوض النيل، تصبح الشروط والأسس والمعايير لنجاح مثل هذا التكامل أكثر تعقيداً ومدعاة للعقلانية وللتعاون المتكافئ.

ب- العمل على تحقيق التكامل الزراعي، التكامل المجدى والمفيد المبنى على الميزات النسبية الطبيعية والمكتسبة بكل بلد والاتفاق على الأطر القانونية التى تجعل التكامل والتعاون المائى فى دول حوض النيل قاعدة، وأخيراً الاستفادة من التعاون الدولى فى جميع المجالات[٣].

ج- من المبررات الداعية لتعاون مصر مع دول حوض النيل فى المجال الاقتصادى، هو وجود

(١) رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٧٦.
(٢) محمد عوض، نهر النيل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م، ص ٢٩٤
(٣) رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى مرجع سابق ، ص ٧٧ .

الأزمات الاقتصادية والتبعية السياسية والاقتصادية للعالم المتقدم، ووجود أشكال جديدة من المطالب والمشكلات، كقضايا التنمية بأبعادها المتعددة مما يتطلب الأمر ضرورة التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل.

د- لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فى إطار إقليمى متكامل. حيث تم دمج دول حوض النيل على فترات متعاقبة ضمن السوق الرأسمالى العالمى، كما أصبحت منطقة حوض النيل، أحد الموضوعات المهمة للتفكير والتخطيط الاستراتيجى للقوى الكبرى، وحيث تتعدد آثار التفاعل بين دول حوض النيل والعالم الخارجى فى مختلف المجالات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية ، فكافة دول حوض النيل تعانى من أزمات اقتصادية - ولو بدرجات متفاوتة - وفقاً لأنماط التنمية مما يدفعها لطلب المعونة الاقتصادية والاستدانة من الخارج، ومن ثم يعرضها لضغوط شديدة، من جانب هيئات التمويل الدولية، والدول الدائنة للسير وفق مصالحها وأهدافها، مما ينعكس على تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول وبالتالى يفرض ضرورة التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل.

ه- ويعد الدور المصرى فى الإسهام فى عملية التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار السياسى فى دول حوض النيل أحد الوسائل الهامة لتعزيز التعاون ، ومن أجل الأمن الإقليمى فى منطقة حوض النيل، فالاستقلال السياسى يصبح شكلياً لاقيمة له ما لم يقترن باستقلال اقتصادى يكمله ، ومن أجل تحقيق التنمية والارتفاع بمستوى الدخل القومى للدول حديثة الاستقلال .

ولرصيد مصر من العلم والتكنولوجيا، الذى يتوافر فى الجامعات والمعاهد التعليمية والأكاديميات والمراكز التدريبية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، (خاصة عندما يعود لسابق ترتيبه فى مركز متقدم بين الدول الكبرى) ولصدق رغبة مصر فى تنمية ودعم الموارد البشرية من أجل النهوض والتقدم، أنشأت وزارة الخارجية ١٩٨٠م الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا. وتعدد دور المراكز التدريبية التى تستقبل أبناء دول حوض النيل للتدريب فى مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التى تمول هذه المراكز والأكاديميات، وتغطى هذه المراكز والأكاديميات التدريبية كافة المجالات والتخصصات ذات الأهمية فى مجالات العمل الدبلوماسى، وفى مجال الإذاعة والتليفزيون وفى مجال الدفاع والتدريب العسكرى وفى مجال التدريب المهنى، وتقوم بذلك مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة، وبعض المؤسسات مثل مصنع الحديد والصلب،

وشركات الأسمدة وصناعات الأسمنت والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية وغيرها، هذا بالإضافة إلى دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا[1].

ولم يكن التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى ملموساً فى الماضى، وذلك لوجود الكثير من العقبات.

ثانياً: أهم العقبات أمام التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل :

١- إن طبيعة اقتصاد هذه الدول لازال مرتبطاً بالدول التى استعمرتها فى الماضى ، كما أن معظم تجارتهم الخارجية تتم عبر التكتلات الاقتصادية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات وهى التى تتحكم فى الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول بالإضافة إلى أن هذه الدول يتسم اقتصادها بالضعف وذات معدل نمو منخفض ، كما أن القوة الشرائية ضعيفة ، وليس هناك تنوع فى الإنتاج ، كما تقتصر صادراتها على المواد الأولية، والاستيراد على المنتجات كاملة التصنيع ، كما تقل حصيلتها من العملات الصعبة.

٢- انعدام التسويق وغياب المنتجات المصرية من المعارض الإفريقية، مما أضعف موقف مصر التجارى فى المنطقة، وهو نتيجة ضعف أداء الشركتين المصريتين المتخصصتين فى تسويق المنتجات المصرية فى إفريقيا، وهما: شركة النصر للتصدير والاستيراد، وشركة مصر للتجارة الخارجية ٠

٣- لا توجد خطوط ملاحية مباشرة بين مصر ومعظم دول حوض النيل باستثناء خط ملاحى واحد لمنطقة البحر الأحمر إلى بلاد شرق وجنوب أفريقيا ٠

٤- مشكلة التمويل والخدمات البنكية ، وخطابات الضمان حيث لابد عند التصدير إلى الدول الإفريقية أن ترسل خطابات الضمان لتجاراتهم عبر بنوك أجنبية ، خاصة عبر البنك الأوروبى، وهذا الوضع يحد من إقبال المصدرين المصريين إلى الدول الإفريقية ، مما يعطى الفرصة لمنافسيهم ٠

ولقد أُنشئ بنك التصدير والاستيراد الإفريقى عام ١٩٩٤م ومقره القاهرة – بغرض تمويل المصدرين والمستوردين الأفريقيين- وعلى الرغم من تقديم الخدمات البنكية المتنوعة وخطابات الضمان عند التبادل التجارى ، إلا أن هذا البنك لازال يحتاج إلى مزيد من التطوير[2].

---

(١) انظر من ص١١٢:١١٥ سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

(2) The emplement of economical relations between Egypt & African countries (A submitted research for obtaining a master degree Dalia Ahmed Ali – the section of Economy – Faculty of commerce – Ain Shams university 2006 p124).

(انظر الملاحق – الملحق الثانى عشر).

ومن المؤشرات الإحصائية التى تظهر ضألة حجم التبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل فى ذاتها، وبالنسبة إلى دول العالم، فقد بلغ إجمالى قيمة الصادرات لدول حوض النيل ٧,٢٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣م مقابل ٦,٢٨ مليار جنيه عام ٢٠١٢م ، بنسبة زيادة قدرها ١٥% والمهم هو أن هذه الصادرات تمثل بالنسبة إلى دول العالم ٣,٧%عام ٢٠١٣م مقابل ٣,٤%عام ٢٠١٢م.كما بلغت قيمة الواردات من دول حوض النيل ٢,٩٦ مليار جنيه عام ٢٠١٣م مقابل ٢,٩٧مليار جنيه عام ٢٠١٢م بنسبة انخفاض قدرها ٠,٤% مثلت هذه الواردات بالنسبة إلى دول العالم ٠,٦%عام ٢٠١٣م مقابل ٠,٧% عام ٢٠١٢م[١].

ثالثاً: الوضع المائى الحالى بين مصر ودول حوض النيل

فيما يخص العلاقات بين مصر و دول حوض النيل بشأن مياه نهر النيل ، فمنذ ١٩٥٩م منذ توقيع المعاهدة بين مصر والسودان بشأن حصة مصر فى مياه النيل ، والأمر مستقر على ذلك، وهناك أبعاداً أخرى إذا وضعناها فى الاعتبار، قد يتم تغيير رؤية مصر بالنسبة لمواقف دول حوض النيل تجاه حصة مصر من مياه النيل وهو طموح ورغبة دول المنبع (وهى عشر دول بعد انفصال السودان الجنوبى عن الشمالى، واستقلال إريتريا عن الصومال). ورغبة هذه الدول فى استخدام جزء من إيرادات روافد النيل الرئيسة والفرعية فى الحصول على المياه العذبة للرى والصناعة أو توليد الكهرباء والاستخدامات البشرية الأخرى.

وفى خلال القرن العشرين أُقيمت سبعة سدود على حوض النيل لحجز المياه ، منها واحد فقط فى دولة منبع وهى أوغندا وهو خزان أوين وأربعة سدود فى السودان واثنان فى مصر. وعندما تم توقيع اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان كان هناك نظرة تعاون مشتركة بين البلدين فى المدى البعيد، ثم أصبحت حقاً مكتسباً بالنسبة للدولتين، ولكن أثارت حفيظة وأحياناً تذمر فى دول المنبع وخاصة لإثيوبيا.

فكل دول حوض النيل شركاء فى النيل وإن كان لديهم أنهار وأمطار غزيرة تكفيهم ، فلابد من وضعهم فى الحسبان، ولكنهم مطالبون بأخذ إذن من مصر والسودان، عند الرغبة فى بناء سد لتوليد الكهرباء ولتخزين بعض الماء، فبعض من هذه الدول مثل إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، تأثرت بموجات الجفاف والتصحر، وبدأت تشعر بالحاجة إلى استخدام مياه النيل فى المناطق الجافة والمتصحرة، فليس حل المشكلة هو التوصل إلى اتفاق دبلوماسى وسياسى لإبقاء حصة مصر كما هى، وإنما لابد من توثيق حقوق مناسبة ومعقولة لمقابلة احتياجات تلك الدول – وهى

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية للتبادل التجارى بين مصر ودول حوض النيل عام ٢٠١٣ – مرجع رقم ٧١ – ٢١٢١٥ -٢٠١٣ – إصدار سبتمبر ٢٠١٤، انظر الجداول فى الملحق.

حقهم – غير أنها احتياجات متواضعة ، ولا تتعدى أربعة أو خمسة مليارات م٣ فى مياه النيل، إذا لم يحدث جفاف أو تصحر، ففى كينيا وتنزانيا بلغ أقصى احتياجاتهما ٢ مليارم٣، وإريتريا ٢/١ مليارم٣.

ولا يجب أن نتحدث عن النفوذ الإسرائيلى كعائق أمام التعاون (ولكن لابد من وضعه فى الحسبان)، وقد نجحت إسرائيل فى بناء علاقة إيجابية وفاعلة مع دول حوض النيل ولم تنجح مصر بالرغم من الروابط الجغرافية والتاريخية، ولا بد أن نعى أن هذه الدول لها القدرة على استبيان مصالحها والدفاع عنها، ومن مصلحة مصر أن تتوصل مع دول حوض النيل لاستراتيجية طويلة المدى لتطوير منابع ومجرى النيل لصالح جميع دول الحوض، وأن تكون مصر عادلة فيما بينها وبين دول حوض النيل ، فلدى مصر هدر وسوء إدارة وعدم ترشيد فى استخدام المياه إلى حد ما، فلماذا تضن على هذه الدول تأمين وضعها المائى وهى التى يأتى نهر النيل من بلادها، كما أن هناك تغيرات جديدة وحديثة، ومتطلبات مائية لزيادة السكان فى دول حوض النيل، فهناك خطر حرب قادمة، وهناك خطر حزام الجوع وحزام العطش، مما يستلزم التعاون. من أجل مواجهة تلك الأخطار، فالتحدى الأكبر الذى يواجه المنتفعين الرئيسين من ماء النيل (مصر – والسودان) هو الاستمرار فى تلبية احتياجاتهما المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات، وبين الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالى النيل، ويتم هذا من خلال التعاون وحل المشكلات المشتركة فيما بينهم، ولكن الضغوط تزداد نتيجة محاولة دول نيلية عديدة تحاول أن تزيد الإنتاج الزراعى من خلال الرى الواسع النطاق بدلاً من الزراعة القائمة على المطر.

فأصبحت مشكلة المياه مشكلة حرجة بالنسبة لبلدان المصب (مصر والسودان) وممكن حل هذه المشكلة فى تخطيط برنامج على مستوى حوض النيل ينظر لهذا الحوض كوحدة واحدة.

وقد يكون من الأجدى والأسرع فى الوقت الحاضر، ضبط مياه النيل، والحفاظ على الماء من الهدر فى المستنقعات، أو التسرب دون حجزه للاستفادة به فى مواسم نقص فيضان النيل ونقص المطر؛ وذلك من أجل تقليل الخسائر واستغلال أمثل للمياه على مستوى دول حوض النيل، فإذا نظرنا إلى تصرفات النيل فسنجدها تتقلب على نحو كبير من عام إلى آخر، ولكن الاحتياجات للمياه عالية وتزداد وإن كانت سنوات الفيضان المنخفض قد شكلت كارثة اقتصادية، كما أن الفيضانات العالية كانت بالمثل محملة بالمخاطر، ولم يعد باستطاعة اقتصاد مصر وسكانها المتزايدون أن يتحملوا مفاجآت المجهول ..وقد يأتى الترابط والتعاون بين دول حوض النيل ببعضهم البعض بكثير من الحلول منها:

١- تكملة مشروع قناة جونجلى المرحلة الأولى والثانية فى السودان من خلال تحقيق السلام، يقول الإخصائيون فى مصر والسودان: أن المجال الوحيد لزيادة إيرادات النيل يكمن فى مشروعات أعالى النيل الأبيض وهكذا يصبح الاتفاق بين السودان الجنوب، والسودان الشمال شرطاً لدعم الأمن المائى فى مصر والسودان فالاستخدام الأمثل فى كل دول حوض النيل هو فى صالح كل دول حوض النيل.

٢- التكامل المحصولى بين دول حوض النيل، من ضمن الحلول لترشيد استهلاك المياه فى مصر، فمصر تنتج محاصيل زراعية تستهلك كثيراً من المياه مثل الأرز وقصب السكر، وهذه المحاصيل يمكن زراعتها بالمطر، فى دول حوض النيل وهى ليست مجدية اقتصادياً لمصر عند زراعتها، ويكون من الأجدى والأصوب زراعة محاصيل ذات قيمة عالية وأيضاً لتوفير مياه النيل، والمقصود هو الاستفادة من الميزات الطبيعية والجغرافية مثل المطر(١).

وتعاون مصر مع دول حوض النيل قديماً، حيث أسهمت مصر فى بناء كل أو معظم السدود التى تم إنشاؤها وهى:

– سد سنار ١٩٢٥م وخزان أسوان القديم الذى تم تعليته الثالثة عام ١٩٣٣م ، وسد جبل الأولياء ١٩٣٧م الذى أقيم على النيل الأبيض ليحتجز ماء السوباط لصالح مصر خلال (الخريف)، سد خشم القربة ١٩٦٦م المقام على عطبرة لصالح النوبيين الذين تم تهجيرهم من موطنهم الأصلى، وسد الروصيرص المقام على النيل الأزرق فى الفترة من ١٩٦٦:١٩٧٥م إلا أنه قد نقص العمق الأقصى لخزانه من (٥٠) متراً إلى (١٧) متراً وفى ضوء هذا العامل المقيد كانت سعة التخزين الموسمى محدودة ، حيث لم تتجاوز ٩و١٣م٣.

ثم وجد أن مشروعات التخزين الموسمية هذه – فضلاً عن سعة التخزين المحدودة – لم تتغلب على عامل عدم إمكانية التنبؤ بإيراد النيل. ومن أجل تحقيق ذلك تم تقديم فكرة تخزين (التخزين القرنى) عدة فيضانات سنوية متعاقبة من أجل حجز الفرق السنوى من الاحتياجات الحقيقية والإيراد الإجمالى للنيل .

وقبل فكرة سد أسوان العالى كان يتم تصوير مشكلة التخزين القرنى (بدلاً من التخزين السنوى) من خلال مشروع يتضمن بناء عدد كبير من السدود على الطول الكلى للنهر، بحيث يجرى التخزين القرنى أو المستمر فى بحيرات فيكتوريا وألبرت وتاناء، وقد تم اقتراح إقامة سد (جرى تشييده فيما بعد) عند منطقة تدفق بحيرة فيكتوريا كمستودع تخزين رئيس مستمر على

(١) انظر من ص٦٩: ٧٥ رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى مرجع سابق.

مدار العام، وقد أسفر رفع منسوبها لمتر واحد عن إضافة ٦٧ مليار م٣ من الماء المخزون، أو حوالى ٨٠% من التصريفات الإجمالية للنيل عند أسوان، وتضمن المشروع إطلاق خمسة مليار م٣/سنوياً من الماء وكان التخزين السنوى عند هضبة البحيرة يستلزم اتمامه بإقامة خزان عند بحيرة ألبرت.

وتم اقتراح إقامة سد آخر عند منطقة تدفق بحيرة تانا للتخزين المستمر على مدار العام ؛ لأن رفع منسوب البحيرة ٥و١ متراً كان من شأنه أن يوفر احتياطياً مائياً قدره خمسة مليارات م٣ من الماء يتم إطلاق ١و٢ مليارم٣ منها فقط لاستخدام السودان .

ويمكن أن يتعرض المخزون المستمر على مدار العام فى بحيرتى فيكتوريا وألبرت للضياع إذا لم يتأتى إنقاذه خلال إقليم (السد)، ويمكن أن يتحقق هذا الهدف عن طريق تغيير مجرى النهر أو إقامة قناة تحويل المستنقع، ومن أجل هذا الغرض ستتجه القناة المعروفة باسم قناة جونجلى، شمال جوبا عند (بؤر) ثم تلتف شرقاً حول المستنقع لحوالى ٢٨٠كم – لتسلم إيرادها إلى النيل عند ملكال – وقد تم تصميم هذه القناة لحمل ٧مليار م٣ تكون متاحة لمصر والسودان خلال الموسم المناسب الممتد من ديسمبر إلى يوليو، وقناة جونجلى توقفت تماماً نتيجة الحرب الأهلية فى السودان، وكان من المتعين ضبط الماء المخزون بسلسلة من الخزانات التى يمكن أن تستخدم لتراكم الماء تحسباً للسنوات ذات التصرفات المنخفضة أو احتجاز الماء الزائد.

وإذا ما كان الفيضان عالياً بصورة خاصة، وكعنصر أخير من المرحلة الأولى لمشروع التخزين القرنى للماء، كان من المتعين بناء سد ومنشأة تخزين مائى أمام الشلال الرابع عند مروى، ويكتسب هذا السد أهمية حيوية فى ضبط الفيضان بعد ملتقى النيلين الأزرق والأبيض، كما أن من شأنه توفير مياه صيفية إضافية.

وفيما يلى المشروعات التى تستخدم حالياً فى التخزين القرنى[1].

(١) أنظر من ٩١:١٠٥ المرجع السابق

جدول (٣) لبيان إجمالى سعة التخزين المائى لكل المشروعات التخزين القرنى للماء فى نهر النيل حوالى ١و١٩مليارم٣/السنة

مخزون فى بحيرتى فيكتوريا وألبرت	٣و٥
فى بحيرة تانا	١و٢
فى سنار	و١
فى جبل الأولياء	٥و٢
فى أسوان	٢و٥
فى الشلال الرابع	و٣
الإجمالى	١و١٩

المصدر: رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، دار الأمين، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩٣

ومن هذه المياه تتعرض نسبة ٥٠% للفقد بالبخر ويقسم الباقى بالتساوى بين مصر والسودان اللذان كانا من المفترض أن يتقاسما نفقات هذا المشروع.

وقد تضمنت المرحلة الثانية من مشروعات التخزين القرنى للمياه عدة مشروعات أخرى استهدفت الحد من فاقد الماء فى حوض بحر الغزال وسوباط، فإقامة قنوات تحويل مستنقعات ماشار التى يمر بها سوباط ٥و١ مليار م٣، والمستنقعات التى يمر بها بحر الغزال، كان من المتعين أن تضيف ٤و٤ مليارم٣ كما أن إقامة سد على بحيرة ألبرت كان من شأنه إضافة ٨و٤مليار م٣ مما يستلزم زيادة حجم قناة جونجلى (المرحلة الثانية) وهذه المياه تتقاسمها مصر والسودان اللذان يتقاسمان نفقات هذه المشروعات.

وفضلاً عن المشكلات الدبلوماسية الناشئة عن تنفيذ مثل هذا المشروع على طول نهر يمتد حوضه عبر تسع دول ذات سيادة، كان هناك عديد من المشكلات الفنية من بينها مشكلة أخرى هى مشكلة احتجاز الطمى والرواسب الأخرى التى يحملها النيل خلف هذه المنشآت.

ثم تم إسقاط هذا المشروع برمته وتم استبداله بمشروع واحد كبير هو السد العالى بأسوان والذى بنى بعد الثورة ١٩٥٢م. السد العالى الذى حرر مصر من كونها رهينة فى بقائها الاقتصادى للدول النيلية الواقعة فى أعالى النيل.

إلا إن تنفيذ تلك المشروعات يعد من الأهمية بمكان لدول حوض النيل كمخزون خلال سنوات الفيضان المنخفض أو نقص الأمطار، وفضلاً عن الأهمية الاقتصادية لتلك المشروعات كإسهام فى الإنتاج الزراعى والرى المستديم، فإنها تدعم مبدأ التخطيط لبرامج على مستوى

حوض النيل كلها تنظر لحوض النيل كوحدة واحدة تتبادل المعلومات، ومعرفة كم المطر الذى ينزل عند الهضبة الإثيوبية فى إثيوبيا، يفيد فى معرفة حجم فيضان النيل عند السودان[1].

فلنهر النيل هيدروليكية سياسية بالغة الحساسية تؤثر فى العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وفى الوقت الذى يتعثر فيه إنشاء هيئة لحوض النيل، تنجح دول إفريقية أخرى فى إنشاء هيئات لأحواض أنهارها مثال ذلك: هيئة حوض نهر السنغال ، هيئة حوض نهر النيجر، هيئة حوض نهر الزمبيزى، بل إن نهر الميكونج الذى ينبع من هضبة التبت ويمر بدول (فيتنام – ولاوس وتايلاند – وكمبوتشيا) فى جنوب شرق آسيا له هيئة لحوضه تضم هذه الدول، على الرغم مما بينها من نزاعات وحروب، حيث يتنازع السياسيون بينما نجد الفنيين مجتمعين يبحثون شئون النهر ومشروعات تقليل الفاقد والاستفادة القصوى من مياهه ومساقطه لخدمة أهداف ومصالح كافة دول النهر .

ولكن تستطيع السياسة الخارجية المصرية أن تقوم بدور المبادرة فى تحقيق التعاون الإقليمى وإنشاء الإطار التنظيمى للتعاون بين دول حوض النيل والتنسيق مع فروع الأمم المتحدة المتخصصة وأن تدخل فى اتصال مباشر على مستويات متساوية مع جميع دول حوض النيل على أساس تحقيق المصالح المشتركة لدول وشعوب حوض النهر.

فالسياسة المصرية لها علاقات جيدة بكل أطراف الصراعات فى حوض النيل، مما يخفض من حدة التوتر فى العلاقات بين مختلف دول حوض النيل، كما تساعد فى نفس الوقت على إقامة تنظيم إقليمى متكامل يضم كافة دول حوض النيل.

وكما التزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه دول حوض النيل ببذل الجهد والتأييد لكفاح شعوب المنطقة فى نضالها فى الماضى من أجل الحرية والاستقلال، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة دول حوض النيل على العبور فوق أزماتها الاقتصادية الطاحنة[2].

(١) انظر من ص٩١: ١٠٥ المرجع السابق.

(٢) انظر من ص٢٢٦: ٢٢٧ سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

رابعاً: أداء مصر فى إطار التعاون مع دول حوض النيل:

تسعى مصر من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب مع توجيه كافة الموارد البشرية والمادية لمختلف دول المنطقة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتحقيقاً لهذه الأهداف، اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى منطقة حوض النيل إلى العمل من خلال محورين أساسيين هما:

١- الإطار الثنائى بمجالاته المختلفة وإبرام اتفاقيات التعاون مع دول حوض النيل .

٢- الإطار الإقليمى متعدد الأطراف وقد ظهر هذا واضحاً فى تجمع الإندجو ومحاولات تدعيم العلاقات السياسية والاجتماعية فى إطار إقليمى متكامل لخدمة كافة شعوب ودول حوض النيل.

وكان على مصر الاهتمام بالجوانب المعنوية للدور المصرى فى مختلف دول حوض النيل ويبرز هنا دور البعثات التعليمية، والعلاقات الحزبية وأنشطة الجمعيات التطوعية، والنقابات المصرية المختلفة[1].

وبالفعل تسعى مصر لتوثيق العلاقات مع مختلف دول حوض النيل، من أجل تحقيق هدف استراتيجى هو تأمين المصالح العليا للبلاد وأمنها القومى وذلك من خلال:

تأمين الموارد المائية والتى تتدفق من دول حوض النيل عبر نهر النيل الذى يمثل شريان الحياة لمصر والمصريين وتحقيق الاستقرار السياسى لمختلف دول حوض النيل، ومساعدتها فى دفع عملية التنمية، فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة، ووصولاً إلى تحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين والمتلازمين فقد أخذت الدبلوماسية المصرية أدوات تتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية فى المنطقة. فلم يعد النضال ضد الاستعمار، وإنما حل محلها الآن قضية التنمية، وضرورة تجاوز الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها مختلف دول القارة الإفريقية، وليس أدل على ذلك من الاهتمام، على المستوى القارى والقمة الإفريقية بالمشكلة الاقتصادية، حيث تم وضع خطة لاجوس عام ١٩٨٠م للتصدى لهذه المشكلة، وخطة أبوجا عام ١٩٩١م لإقامة السوق الاقتصادية الإفريقية المشتركة على مراحل متدرجة. وانطلاقاً من هذا، فإن الدبلوماسية المصرية تنشط لتنفيذ السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل من خلال أساليب شتى أهمها:

- دبلوماسية القمة ويقصد بها لقاءات القمة على مستوى رؤساء الدول من أجل صيانة العلاقات ودعمها.

---

(١) انظر من ص٢٢٦: ٢٢٧ المرجع السابق

- دبلوماسية الدائرة النيلية من خلال اجتماعات (إنـدجو) حيـث تحـرص الدبلوماسـية المصرية على دعم أواصر العلاقات مع مجموعة دول حوض النيل؛ وذلك فى مجـال سعيها لتأمين مياه نهر النيل.
- دبلوماسية التنمية حيث تسعى مصر بقدر طاقاتها وإمكاناتها إلى تقديم يد العون لـدول حوض النيل فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والفنية.
- دبلوماسية تسوية الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية استناداً إلى دور مصر التاريخى بالمنطقة وحرصها الدائم على تسوية كافة الصراعات والمنازعات وصولاً إلى تحقيـق الاستقرار السياسى فى منطقة حوض النيل .

ولا شك أن أهم وسائل دعم الأمن والاستقرار فى المنطقة، يتطلب وجـود تنظـيم إقليمـى قانونى متكامل لجميع دول حوض النيل ويتمتع بالقدرة على تنفيذ هدفين أساسيين هما:

- منع وقوع نزاع بين أعضاء المجموعة أو تفاقمه وتسوية مثل هـذا النـزاع باسـتخدام الوسائل السلمية.
- تحقيق تنمية اقتصادية وتعاون إقليمى حقيقى فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يكون له آثاره الملموسة فى الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحـة فـى المنطقة، بما يحقق أهداف ومصالح شعوب ودول حوض النيل فى التنمية والاسـتقرار. ويصبح التنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية بين دول حوض النيل مرهونـاً بالعلاقـة بـين الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدول حوض النيل وبين الإطـار المؤسسـى للنظام الإقليمى لدول حوض النيل .

ومن الضرورى توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة أو من المنظمات الدولية المتخصصة لتنفيذ المشروعات الأساسية لتنمية التعاون الإقليمى بـين دول حوض النيل، وتبنى سياسات خارجية تحقق المصالح المشتركة والمتبادلة لدول المنطقة فى إطار من التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية العالمية، والحد من قيود التبعية[1].

وكثيرة هى التصريحات التى تنذر بخطورة الوضع بين دول نهر النيل ، بسبب المياه ناهيك عن التدخلات الإسرائيلية التى تحاول أن تستثمر الموقف ، من خلال وضع دراسات لمشـاريع فى إثيوبيا فى محاولة منها للضغط على مصر ، وإشغالها بقضية المياه ، لإبعادها عن الصراع (العربى – الإسرائيلى) ووضع مصر وحياة شعبها فى يد إثيوبيا ويؤكد المسئولون فـى مصـر

(١) انظر من ص٢٣٤: ٢٣٦ المرجع السابق .

على أنه بالرغم من الاحتياجات المتزايدة للمياه فى أغراض التنمية ولمواجهة التزايد السكانى الكبير، فإن لمصر استراتيجية بعيدة المدى لتنمية مواردها المائية، تقوم على عدة محاور منها زيادة إيرادات نهر النيل من خلال تدابير داخلية فى مصر ومن خلال مشروعات تقليل الفاقد فى أعالى النيل (بالاتفاق مع دول الحوض) مثل مشروع قناة جونجلى، ومشروع تقليل الفاقد فى مستنقعات مشار، وحوض نهر السوباط سنوياً، وتقليل الفاقد فى مستنقعات حوض بحر الغزال[1].

(وترى الباحثة أن هذه المشروعات التى توقفت بسبب الحروب الأهلية فى السودان والتى انتهت بانفصال السودان إلى شمالى عربى مسلم، وجنوبى إفريقى تدلنا على صعوبات التعاون والوفاق بين الدولتين فى ظل الانفصال).

وتسعى مصر إلى تعزيز تعاونها مع دول حوض النيل من خلال تقديم مساعدات فعالة فى الزراعة والرى لتلك البلدان، فقد حفرت مصر عدداً كبيراً من آبار المياه الجوفية فى كينيا كمنحة خاصة، كما قدمت منحة قدرها ٣و٨ مليون دولار إلى أوغندا لشراء معدات لمقاومة ورد النيل فى بحيرة فيكتوريا، وساعدت تنزانيا بحفر آبار للمياه الجوفية والمعاونة فى إنشاء مركز بحوث المياه التنزانى[2].

فمصر من أوائل دول الحوض التى أدركت أهمية موضوع التعاون بين دول حوض النيل التى إن تعاونت وتشاركت الآراء لأدى ذلك إلى ضبط مياه النيل وتقليل الفقد وسد احتياجات جميع دوله دون نقصان، ومن مظاهر الاهتمام المصرى بمياه النيل وبالتعاون مع دول حوض النيل، الاهتمام على المستوى الداخلى فى مؤسسات الدولة.

كما اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى منطقة حوض النيل إلى العمل على المستوى الداخلى، وأيضاً على المستوى الخارجى من خلال محورين أساسيين هما الإطار الثنائى والإطار الإقليمى متعدد الأطراف لخدمة كافة شعوب ودول حوض النيل.

أولاً: على المستوى الداخلى:

١- وزارة الرى: فتستند السياسة المصرية على محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف التى تعزز التعاون المائى الجماعى، بين كافة دول حوض النيل ومؤسساته من خلال إيجاد الإطار المؤسسى والقانونى؛ وذلك بالعمل على تقديم الدعم الفنى والخبرات لدول حوض النيل عن

(١) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سابق ص ٨٥ .
(٢) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى – النيل والبشر فى مصر – الأساطير والواقع، مرجع سابق، ص١٥٦.

طريق زيادة استفادتها من الموارد المائية المتاحة لها ، والعمل على تغليب التعاون الجماعى دون الثنائى أو الأحادى فيما بين دول حوض النيل.

٢- **اللجان المتخصصة:** ونظراً لأهمية المياه بالنسبة للأمن القومى المصرى فقد قامت لجنتان ارتبط أداؤهما بمياه النيل وهما:

أ- **اللجنة العليا لمياه النيل:** وتضم وزير الخارجية – ووزير الدفاع والإنتاج الحربى – ووزير الموارد المائية – رؤساء بعض الأجهزة المعنية.

واختصاص هذه اللجنة:

- دراسة سياسة مصر مع دول حوض النيل ومشاكل مصر المائية خاصة مع إثيوبيا.
- دراسة التدخل الأجنبى فى دول حوض النيل وانعكاساته السلبية على المصالح المصرية.
- دراسة المشروعات التى تقام بدول حوض النيل ولها تأثير سلبى على المصالح المصرية
- دراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعلاقاتها باتفاقيات حوض النيل.

ب- اللجنة القانونية الفنية المشتركة لمياه النيل :

وتم تشكيلها فى ديسمبر ١٩٩٣م ويرأسها وزير الموارد المائية والرى وهى تضم أساتذة فى القانون الدولى من الجامعة المصرية وممثلين لوزارة الخارجية – وممثلين لوزارة الموارد المائية والرى. وأهم اختصاصات ومهام هذه اللجنة:

- مراجعة الموقف الحالى والخطوات المستقبلية بشأن إعداد الإطار القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل.
- مناقشة ما يثار من اعتراضات حول وضع الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل وإعداد الردود القانونية عليه.
- مناقشة الأفكار المستجدة المتعلقة بالمصادر المائية مثل اعتبار المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى.
- التمسك بمبدأ احترام الاتفاقيات القانونية المبرمة بين دول حوض النيل على مدار سنوات القرن الماضى.
- دراسة أثر انفصال السودان الجنوبى عن السودان الشمالى والوضع القانونى لاتفاقية ١٩٥٩م بعد الانفصال.

٣- على مستوى البحث العلمى فى داخل مصر:

من خلال المركز القومى لبحوث المياه وهو يقدم أبحاثاً تفيد فى وضع إستراتيجية مائية تساعد على تنمية الموارد المائية لدول حوض النيل العشرة وهو يتكون من (١٢) معهداً بحثياً فى جميع التخصصات التى تعبر عن جميع مصادر الموارد المائية وجميع المؤثرات على الموارد المائية بالإضافة إلى المعامل المركزية ، وهذا المركز يقدم مساعدات فى إنشاء مراكز بحثية مماثلة فى الدول الإفريقية لتؤدى دورها فى تقدم وتنمية هذه الدول، وتساعد فى نقل التكنولوجيا إليها.

وتقوم بتدريب أبناء الدول الإفريقية فى مجال المياه عند استقدامهم لمصر، وكذا عقد ندوات لتبادل الفكر والعمل والثقافة المائية.

٤- دور الفقه المصرى

فيرى الفقه المصرى أن حل جميع مشاكل حوض النيل تكمن فى التعاون بين هذه الدول – فقد أشار **الأستاذ الدكتور مصطفى سيد عبد الرحمن، أحد الفقهاء المصريين فى كتاب له**[١]، إلى أن التعاون القائم ماهو إلا تعاون ثنائى، وكان أمله فى تعاون منشود، وهو الذى يتكون من إتفاقية جماعية تضم كل دول حوض النيل – فكان هذا ضمن توصيات مؤلفه ، و كان ذلك قبل قيام مصر بمبادرة حوض النيل والتى هى الأمل المنشود الذى من خلاله سيتم التعاون الأمثل – كما يرى **الأستاذ الدكتورعبد الله عبد الرازق ابراهيم فى مؤلف له**[٢] ، انه ما من شك أن أهم وسائل دعم الأمن والإستقرار فى منطقة حوض النيل يتطلب قيام تنظيم إقليمى قانونى متكامل لجميع دول الحوض[٣].

٥- المجهودات الشعبية المصرية فى إرساء سبل التعاون فى دول حوض النيل :

فى اجتماع المؤتمر البرلمانى الدولى فى جينيف عام ٢٠٠٤م دعا رئيس مجلس الشعب المصرى إلى عقد اجتماعات فيما بين دول حوض النيل العشر، لإيجاد نوع من التعاون الشعبى وحتى يكون للدبلوماسية الشعبية دور فى هذا المجال، فالعلاقات بين الشعوب هى أفضل وسيلة لدعم العلاقات الرسمية على مستوى الدول وقد كشف النقاش فى هذه المنتديات عن الحرص

---

(١) مصطفى سيد عبد الرحمن ، قانون إستخدام الأنهار الدولية فى الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩١، (٤٠٦:٤١٨).

(٢) عبدالله عبد الرازق ابراهيم ، مياه النيل والأمن القومى المصرى ،بحث منشور فى المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا٢٦:٢٧ اكتوبر ١٩٩٨م ص ٧١

(٣) محمود عبد المؤمن محفوظ محمد ، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق. ص٣٩١

على التواصل والتعاون من أجل تبادل النفع وتحقيق التنمية المشتركة، وهذه المنتديات هى ثمار مبادرة حوض النيل ١٩٩٩م ولقد أيدت الوفود المُشاركة (مشروع النظام الأساسى للمنتدى الذى طرحه الجانب المصرى) بحيث يتحول المنتدى بعد ٣ سنوات إلى جمعية برلمانية، تعمل على دعم أواصر التعاون والتكامل فى مختلف المجالات الاقتصادية - السياسية - الاجتماعية- الثقافية، ومن شأن هذا أن يقضى على الفقر والتخلف ويحقق مصالح الشعوب فى التقدم والتطور.

وأيضاً من مظاهر التعاون على مستوى منظمات المجتمع المدنى المصرى، ما عقدته جمعية رجال الأعمال المصريين بتاريخ ٢٧-٣- ٢٠٠٨م من اجتماع تعريفى حول (فرص توجه القطاع الخاص المصرى نحو دول حوض نهر النيل) وذلك فى إطار برنامج مبادرة حوض النيل[١].

كما توجد اتفاقات وبروتوكولات تعاون بين مصر ودول حوض النيل من المستوى الثنائى إلى المستوى العام الجماعى.

ثانياً: علاقات مصر بدول حوض النيل على المستوى الثنائى:

٤- اتفاقات وبروتوكولات التعاون بين مصر ودول حوض النيل :

وتعتبر هى الإطار العام للتعاون الثنائى بهدف تحقيق تنمية وتطوير مجتمعات دول حوض النيل وهو ما يجسد المفاهيم العملية لدبلوماسية التعاون الفعال بين الجنوب والجنوب ، بالإضافة إلى ما يوفره من مجال للعمل وفرص النشاط أمام الخبرات الفنية فى مصر والمهنيين والتكنوقراط واليد العاملة المصرية ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية، ومن أهم هذه الاتفاقات:

أ- اتفاقية ملاحية بين مصر والسودان ٢٨مايو١٩٧٧م.

ب- اتفاق تجارة بين مصر وأوغندا ٢٤أغسطس ١٩٧٧م.

ج- اتفاق تعاون ثقافى وعلمى وفنى بين مصر ورواندا فى أكتوبر١٩٧٧م.

د- بروتوكول تجارى بين مصر والسودان ١٥يناير ١٩٧٩م.

ه- اتفاق تجارة بين مصر والسودان ٢٣مارس ١٩٨٢م.

و- اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين مصر وأوغندا ٥ نوفمبر ١٩٨٦م.

---

(١) انظر من ص٣٩٢: ٣٩٩ المرجع السابق

ز- اتفاق تعاون ثقافى تعليمى وعلمى بين مصر وكينيا ٢٥يونيو١٩٨٧م٠

ح- اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى بين مصر وإثيوبيا ١٩٨٧م٠

ط- بروتوكول إتفاق التعاون فى مجال التصنيع بين مصر وبورندى ١٤يوليو١٩٨٨م٠

ي- اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بيم مصر وتنزانيا ١٣ فبراير ١٩٨٩م٠

ك- اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى بين مصر ورواندا فى ١٢ سيتمبر ١٩٨٩م

٥- اتفاقيات التعاون بين الجزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب بدول حوض النيل:

ومن أهم هذه الاتفاقات:

أ- اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لمصر وحزب الحركة الشعبية للثورة فى زائير (الكونغو الديمقراطية) ٢٧يونيو ١٩٨٨م٠

ب- اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لمصر وحزب العمل الإثيوبى ١١مارس ١٩٨٩م٠

ج- اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى لمصر وحركة المقاومة الوطنية لجهورية أوغندا ٢يونيو ١٩٨٩م٠

ولقد أدركت مصر احتياج الدول الإفريقية من أجل التطور والنهوض والتنمية والتقدم ولتحقيق هذه الغاية أنشأت وزارة خارجية مصر فى ديسمبر ١٩٨٠م الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا.

٦- اتفاقيات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول حوض النيل[١]:

وتشمل أنشطة الصندوق أحد المحاور الأساسية لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل باعتباره الأداة الأساسية لتقديم المعونات الفنية لدول المنطقة وقد تم عقد اتفاقات مع كافة دول حوض النيل ومن أهم تلك الاتفاقات:

أ- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية بورندى ٦سبتمبر ١٩٨١م٠

(١) انظر من ص ٥١:٥٤ سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.

ب- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية تنزانيا ٨سبتمبر ١٩٨١م.

ج- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية كينيا ٣ نوفمبر ١٩٨١م.

د- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية رواندا نوفمبر ١٩٨٢م.

ه- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية أوغندا ٣ يناير ١٩٨٦م.

و- اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا وبين جمهورية إثيوبيا ١٠مارس ١٩٨٩م[1].

ثالثاً: علاقات مصر على المستوى العام الجماعى لدول حوض النيل :

ما من رباط لمصر بخارجها لأقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل ولهذا كان حقاً وحتماً أن يجىء البعد النيلى فى طليعة أبعادنا الخارجية أولاً . ومحورياً فى بعدنا الافريقى على وجه التحديد ثانياً[2].

وتحرص مصر على أن تتسم العلاقات الدولية مع دول حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبى باعتبار أن مصر أكثر الدول المستخدمة لمياه النيل مما يجعلها أكثر الدول حساسية بالنسبة للأزمات المائية ، وتحرص الدبلوماسية المصرية على إقامة تعاون إقليمى واسع فى إطار تنظيمى مستقر مع دول حوض النيل لتنشيط وتعميق العلاقات فيما بينها فى مجالات البنية الأساسية لتوفير موارد مائية إضافية لمواجهة التوسع الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى ولتوليد الطاقة من مساقط المياه الطبيعية ومن خلال إقامة السدود ووسائل النقل بأنواعها وتعزيز التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين مختلف دول حوض النيل ، ومن مشروعات التعاون بين دول حوض النيل لاستغلال مياهه ما يلي:

١. مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية بحوض البحيرات الاستوائية :

وقد بدأت بمباحثات غير رسمية بين مندوبى الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل (هيئة بين مصر والسودان) وممثلين فنيين لكل من تنزانيا – أوغندا – كينيا – أكتوبر ١٩٦١م بهدف

(١) انظر من ص ٥١:٥٤ المرجع السابق

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، دار الهلال ، ١٩٨٤،ص٤٣٤

تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع طال هذه الدول من مياه النيل وقد أتفق خلال هذه المباحثات التى بدأت مع دول شرق إفريقيا على إنشاء مشروع للدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد أقر المشروع فعلاً عام ١٩٦٧م ، شكلت لجنة خاصة للمشروع من ممثلين فنيين لكل من مصر – والسودان – كينيا – أوغندا – تنزانيا – وانضمت إليهم بعد ذلك كل من رواندا وبورندى عام ١٩٧١م ثم زائير (الكونغو) عام ١٩٧٧م وكانت إثيوبيا تحضر الاجتماعات كمراقب.

وقد تعاون فى تنفيذ المشروع كلٍ من الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومنظمة الأرصاد العالمية (WMO) .

وكان المشروع يهدف أساساً إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترلوجية لبحيرات فيكتوريا، كيوجا، ألبرت وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل – وقد بدأت المرحلة الأولى للمشروع فى يونيو ١٩٦٧م وانتهت فى يوليو ١٩٧٢م وحققت كافة الأهداف المطلوبة، ثم اتفق على أن تستكمل الدول المشتركة فى المشروع بتجميع كافة البيانات الهيدرومترولوجية. ثم بدأت المرحلة الثانية فى مارس ١٩٧٦م بهدف مواصلة أعمال الرصد ومساعدة الدول المشتركة على وضع خطط تنمية للموارد المائية وتمهيد الطريق للحكومات المعنية فى مفاوضات التخزين وضبط النهر للحصول على أقصى فائدة ممكنة لصالح هذه الدول جميعاً، وانتهى العمل فى المشروع عام ١٩٩٢م بعد أن تحققت الأهداف التى أُنشئ من أجلها[١].

٢. مشروع التيكوتيل:

تم عقد لقاء فى ديسمبر ١٩٩٢م فى كمبالا فى أوغندا بين الوزراء المعنيين بالموارد المائية بدول حوض نهر النيل لمراجعة وتقييم ما تم عمله من خلال مشروع البحيرات الاستوائية وإعداد وثيقة للتعاون الفنى تشمل كافة دول حوض النيل.

وتم الاتفاق فى ذلك اللقاء على ضرورة التعاون المستقبلى بين دول حوض النيل فى فترة ثلاث سنوات تحت مسمى (التيكوتيل) وقد وقع على هذا الاتفاق الوزراء المعنيون من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا، كما حضرته بقية الدول النيلية كمراقبين وتم إنشاء لجنة فنية لتجمع التيكوتيل من ممثلى دول حوض النيل ، كما تم تشكيل مجلس وزارى لوزراء الموارد المائية فى تلك الدول.

---

(١) محمد حسن عامر ومحمد صفوت عبد الدايم تقرير المجالس القومية المتخصصة ٢٠١٥ (الأمن المائى والرؤية المستقبلية للتعامل مع السدود المقترحة لدول حوض النيل وخاصة سد النهضة) ص١٤.

وتركزت أهداف مشروع التيكوتيل بعيدة المدى، فى مساعدة الدول المشاركة فى المشروع على التطوير المتكامل والدائم للمصادر المائية، بحوض النيل من خلال التعاون الشامل على مستوى الحوض لمنفعة الجميع، بينما تركزت الأهداف قصيرة المدى فى مساعدة الدول المشاركة فى المشروع، على تطوير خطط قومية لاستخدامات المياه ، مع محاولة تكامل هذه الخطط، مع خطة المشروع الخاصة بتطوير حوض النيل، وكذلك مساعدة هذه الدول، فى تطوير البنية التحتية والقوى العاملة والتقنيات المطلوبة لإدارة المصادر المائية بالحوض(١).

٣. تجمع الإندوجو

وهو تجمع فى إطار شبه إقليمي للتشاور والتنسيق لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل عن طريق العمل المشترك لدراسة وتنفيذ مشروعات تعود بالنفع العام على كافة دول وشعوب حوض النيل.

ولا يهدف تجمع الإندوجو إلى إنشاء تكتل أو محور أو تحالف ضد أية دولة أو مجموعة من الدول، وإنما تهدف إلى ترجمة الإرادة المشتركة لتنمية التعاون الإقليمى فيما بينها إلى واقع ملموس فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ٠

نشأ تجمع الإندوجو عام ١٩٨٣م وتتمثل الأهداف الرئيسة لقيام مجموعة الإندوجو فى الآتى:

أ- التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية والدولية والإسهام فى تبادل وجهات النظر والمعلومات حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لدول حوض النيل.

ب- دعم التعاون الإقليمى بين دول المجموعة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المعوقات اللغوية والجغرافية وتلك الناجمة عن ضعف البنية الأساسية.

ج- توجيه شعوب تلك الدول إلى أهمية موارد نهر النيل وضرورة تنميتها وحسن إدارتها.

د- وتعقد مجموعة الإندوجو اجتماعات دورية سنوية على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط والطاقة والموارد المائية فى الفترة من ١٩٨٣:١٩٩١م وقد عقدت مجموعة الإندوجو سبعة اجتماعات وضمت الاجتماعات دولاً من خارج دول حوض النيل.

وقد لعبت مصر دوراً مهماً فى مختلف الاجتماعات وهو ما انعكس على البيانات الختامية والتوصيات التى عكست رغبة دول المجموعة وعزمها على توثيق العلاقات الدولية القائمة

(١) المرجع السابق، ص١٥.

وتعميق أواصر التعاون فى مختلف المجالات وتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه النيل من أجل الصالح العام المشترك لدول حوض النيل وشعوبها.

وتعد الإندوجو من التجمعات الإقليمية الإفريقية الحديثة ، وإن كان عدم توافر جهاز مؤسسى متكامل وفعال ونشط بمشاركة كافة دول حوض النيل يقلل من إنجازاته ويزيد العبء الواقع على عاتق مصر فى القيام بهذه المهمة ،لأن مهمة الجهاز الإدارى والمؤسسى هو تسيير أعمال المجموعة وأمورها وتنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعتها وتقوية علاقات المجموعة بالإطار الدولى الخارجى فى مجال الطاقة والكهرباء .

والاجتماعات السبعة التى تمت كانت حول التكامل فى المجال الفنى وتعزيز التعاون الثنائى والإقليمى فى مجال النقل والمواصلات وتحقيق الاستقرار والتنمية من خلال التعاون الإقليمى متعدد الأطراف والتغلب على العقبات وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك كقضايا اللاجئين وأمن الحدود[1].

فعلاقة مصر بدول حوض النيل اختلفت من مرحلة الستينيات والسبعينيات، وهى مرحلة الاستقلال والتخلص من الاستعمار وما بعدها ، فكانت مصر داعماً أساسياً فى تلك المرحلة، أما الآن فدول حوض النيل قد أخذت علاقاتها منهجاً جديداً سواء بين دول حوض النيل بعضها البعض، أو بينها وبين العالم الخارجى والقوى الكبرى وإستناداً لمواقف مصر تجاه دول حوض النيل فى الماضى، ومن منطلق ترابط المصالح بين دول حوض النيل ومصر بسبب البعد الجغرافى، وبسبب نهر النيل الذى يربطهم جميعاً، فإن قيام إتحاد متكامل بين دول حوض النيل كوحدة واحدة (بالرغم من الصعوبات والعقبات المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) إلا أن هذا من شأنه أن يضع حلولاً للمشكلات المثارة بل ودافعاً للتنمية والتقدم فى دول حوض النيل (حيث لم تُأت مبادرة حوض النيل بثمارها)، وأيضاً سيعمل (اتحاد دول حوض النيل المتكامل) على إحباط محاولات الدول المعادية لمصر، والتى تحاول الإضرار بمصر من خلال علاقاتها ودعمها لدول حوض النيل.

(١) انظر من ص٥٦:٥٩ سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق.